

Distr.: General  
21 November 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،

بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء

### تقرير الأمين العام\*

#### أولا - مقدمة

١ - أحاطت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها السابعة والخمسين، وفي قرارها ٧١/٢٠٠١، علما بتقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء (E/CN.4/2001/93)، ودعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية إلى تقديم تقارير إلى الأمين العام عما اضطلعت به من أنشطة في مجالات اختصاص كل منها، لكفالة مراعاة المبادئ التي ينص عليها الإعلان العالمي، بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان. وقد أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٧٣/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١ قرار اللجنة.

٢ - ودعت اللجنة أيضا الأمين العام إلى تقديم مقترحات، على أساس تلك المساهمات، لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، بشأن السبل الكفيلة بحسن تنسيق

\* يعود تاريخ هذا التقرير إلى تأخر ورود مساهمات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة.

الأنشطة والمناقشات المتعلقة بأخلاقيات علم الأحياء في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والنظر في إنشاء فريق عامل من الخبراء المستقلين من اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من المنظمات، للتفكير بالخصوص في أشكال متابعة الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان، والقيام في غضون فترة يحددها الأمين العام بتقديم تقرير عن ذلك إليه.

٣ - ودعا الأمين العام في مراسلات مؤرخة ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها المتخصصة، إلى تقديم مساهماتها عملاً بذلك القرار، إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بحلول ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٤ - وبحلول ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، وردت ردود من حكومات سويسرا، وكوبا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية. ورد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنه يقوم حالياً باستعراض موقفه بشأن هذه المسألة المعقدة.

## ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

٥ - أشارت حكومة كوبا إلى أهمية الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز أخلاقيات علوم الحياة، لا سيما بهدف إعمال حق جميع الأفراد والشعوب، إعمالاً حقيقياً، دونما تمييز من أي نوع، في الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي. وأبرزت الحكومة أن كوبا كانت من مقدمي قرار الجمعية العامة ١٥٢/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي أيد الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان، الذي اعتمده مؤتمر اليونسكو العام في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وأعربت عن تأييدها لأية جهود يمكن بذلها لتحقيق استخدام العلوم في الأغراض السلمية، وكفالة التعاون الدولي اللازم لذلك. وسترد التعليقات الإضافية التي قدمتها حكومة كوبا، في تقرير الأمين العام إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

٦ - وأشارت حكومتا سويسرا والولايات المتحدة إلى أنه ليس لديهما في هذه المرحلة أية مقترحات بشأن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال أخلاقيات علم الأحياء.

٧ - وتناولت الردود الواردة من كوستاريكا، ونيكاراغوا، والمكسيك عدة جوانب من قرار اللجنة، ولكنها لم تتضمن أية مقترحات محددة تتعلق بجوهر موضوع هذا التقرير، أي تنسيق الأنشطة والمناقشات بشأن أخلاقيات علم الأحياء في مختلف مؤسسات منظومة الأمم

المتحدة. ولذلك، فإن التعليقات ذات الصلة، التي تضمنتها تلك الردود، ستدرج في تقرير الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان، في دورتها التاسعة والخمسين.

### ثالثاً - الردود الواردة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

٨ - أشارت اليونسكو إلى اللجنة الدولية لأخلاقيات علم الأحياء، وإلى اللجنة الحكومية الدولية لأخلاقيات علم الأحياء، وأبرزت تكوين أعضاء اللجنتين ومهامهما. وأشارت بالخصوص إلى الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الدولية لأخلاقيات علم الأحياء منذ عام ١٩٩٣ في إعداد الإعلان الدولي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان، وإلى أن ذلك الإعلان اعتمدته مؤتمر اليونسكو العام في سنة ١٩٩٧ ثم أيدته الجمعية العامة في سنة ١٩٩٩. وفيما يتعلق بدعوة لجنة حقوق الإنسان الأمين العام إلى النظر في إنشاء فريق عامل من الخبراء المستقلين، ترى اليونسكو أن "إنشاء فريق رفيع المستوى من متخذي قرارات السياسات العامة يمكن أن يكون أحسن طريقة بناءة للمضي قدماً".

٩ - واعتمدت اللجنة الحكومية الدولية لأخلاقيات علم الأحياء في اختتام دورتها الثانية المعقودة في باريس، بفرنسا، من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، سلسلة من التوصيات. ووجه انتباه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى التوصية ١٧ التي أيدت فيها اللجنة مبادرة المدير العام لليونسكو، باقتراح إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات "تتمثل مهمتها في تحسين تنسيق أنشطة مختلف المنظمات في مجال أخلاقيات علم الأحياء" ودعته إلى اتخاذ إجراءات عملية بشأن ذلك الاقتراح في أقرب وقت ممكن (انظر المرفق الأول). واتخذ الأمين العام بالفعل، مبادرة عقد اجتماع دام يوماً واحداً في مقر اليونسكو، يوم الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بغية إنشاء هذه اللجنة المشتركة بين الوكالات.

١٠ - وقدمت منظمة الصحة العالمية تفاصيل عن أنشطتها الرامية إلى كفالة مراعاة المبادئ الواردة في الإعلان العالمي للجينوم البشري وحقوق الإنسان. ويجري، من جهة، وضع استراتيجية للمنظمة ككل، تتعلق بصحة الإنسان وحقوقه، وترمي إلى إدراج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج الصحية. وتمثل مسألة أخلاقيات علم الأحياء، من جهة ثانية، موضوعاً شاملاً لعدة مجالات، يغطي مجموعة من البرامج التي تنفذها منظمة الصحة العالمية، منها البحوث الصحية التي تتعلق بالإنسان، ومسائل الأخلاقيات والجوانب الاجتماعية الناتجة عن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرز مؤخراً في علم الوراثة، والتكنولوجيا الأحيائية المتصلة به، وعن العضلات الأخلاقية التي برزت في مجالي اختبار اللقاحات واستعمالها، والمسائل الأخلاقية المتصلة بتوزيع الموارد الصحية.

١١ - وأخلاقيات علم الأحياء وحقوق الإنسان مجالان منفصلان عادة مع تماثل الأهداف المنشودة فيهما. وبإمكان إسهامات أخلاقيات علم الأحياء في مسألة توزيع الموارد بإنصاف، أن تكون مصدر معلومات تستعملها الهيئات المكلفة برصد حقوق الإنسان، في أعمال الحق في الصحة. ومن الممكن الاستفادة من ذلك في تطبيق معايير حقوق الإنسان، في مجالات مثل البحوث المتصلة بالكائن البشري والمسائل الأخلاقية التي يثيرها علم الجينوم. ويمكن الاضطلاع بهذه المبادرة وتطويرها عن طريق التعاون بين موظفي الأمم المتحدة ذوي الخبرة المهنية في المجالات ذات الصلة، وأصحاب المهن وممثلي المجتمعات المحلية في مختلف البلدان.

١٢ - وأشارت منظمة الصحة العالمية، كمشال على أعمالها المحددة في مجالات تتعلق بأخلاقيات علم الأحياء، إلى مبادراتها المتعددة العناصر، في إدارة مكافحة الأمراض غير المعدية، الرامية إلى وضع خطة استراتيجية ذات أهداف محددة تتناول فيها منظمة الصحة العالمية المسائل المتصلة بالأخلاقيات والجوانب القانونية والاجتماعية المتصلة بعلم الجينوم، مع التشديد على البلدان النامية. وأشار أيضا إلى أخلاقيات البحوث الصحية التي تشمل الكائن البشري (المتدنى العالمي لأخلاقيات علم الأحياء في البحوث)، وإلى السعي إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الصحية، والبرامج التدريبية التي تنظمها منظمة الصحة العالمية في مجال استعراض البحوث من زاوية الأخلاقيات، في جميع أنحاء العالم (انظر المرفق الثاني).

١٣ - وأشار مكتب العمل الدولي إلى أنشطته المتعلقة بأخلاقيات علم الأحياء، ولفت الانتباه إلى مدونتي قواعد الممارسات المتعلقة ببيانات العامل الشخصية، التي اعتمدت في عام ١٩٩٦، والمبادئ التوجيهية التقنية والأخلاقية لعمال المراقبة الصحية، التي اعتمدت في عام ١٩٩٧. وأشار أيضا إلى أحكام محددة من المدونتين. وجاء في المدونة الأولى أنه "ينبغي حظر الفرز الجيني أو قصره على حالات تأذن بها صراحة التشريعات الوطنية" (الفقرة ٦-١٢). وتحدد المبادئ التوجيهية أنه "يعتقد عموما إلى حد الآن أن الفرز الجيني فيما يتصل بالعمل هو انتهاك غير متناسب لحقوق الفرد. فالمعرفة الحالية لا تكفي لتبرير استخدامه لأغراض الصحة المهنية" (الفقرة ٣-٢٠).

## رابعاً - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٤ - في الفقرة ٥ من القرار ٧١/٢٠٠١، دعت لجنة حقوق الإنسان مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الاهتمام الواجب بمسألة أخلاقيات علم الأحياء في مجال اختصاصها. ولذلك ستنظم المفوضية السامية استشارة مع خبراء رفيعي المستوى في مجال حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء لمناقشة تنفيذ الإعلان العالمي للجينوم البشري

وحقوق الإنسان. وتقوم المفوضية حاليا بمشاورات مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتحسين التنسيق في مسألة حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء.

## خامسا - تنسيق الأنشطة

١٥ - في الفقرة ٤ من القرار ٧١/٢٠٠١، تدعو اللجنة الأمين العام إلى تقديم مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتحسين تنسيق الأنشطة والمناقشات التي تجري بشأن موضوع أخلاقيات علم الأحياء في جميع مؤسسات منظمة الأمم المتحدة.

١٦ - وتلقى الأمين العام مساهمات من الوكالات المتخصصة تعكس مجموعة كبيرة من الأنشطة المضطلع بها في كل وكالة. وقدمت الوكالات أيضا معلومات مفيدة عن التشاور الجاري لكفالة التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. ويدرك الأمين العام أن هناك إمكانيات ضخمة وحاجة ماسة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. ومن منظور برنامج الأمم المتحدة الإصلاحي، ينبغي أن تكون لحقوق الإنسان الصدارة في هذا السياق بغية كفالة إدراجها في التيار الرئيسي لجميع أنشطة الأمم المتحدة.

١٧ - وفي ضوء ما تقدم، لا بد من تقييم إن كان إنشاء فريق عامل من الخبراء المستقلين، حسبما اقترحت لجنة حقوق الإنسان، أو فريق رفيع المستوى من صناع السياسات، مثلما اقترحت اليونسكو، هو أحسن طريقة لكفالة التعاون وتنسيق الأنشطة والمزيد من التفكير والمتابعة فيما يتصل بتطبيق الإعلان العالمي المتعلق بالجينوم البشري وحقوق الإنسان.

١٨ - ونظرا إلى ما اظطلعت به اليونسكو من أعمال في مبادراتها الجارية، يمثل مقترحها وسيلة مفيدة لاستخدام الخبرات المتوافرة داخل منظومة الأمم المتحدة استخداما كاملا، وكذلك لكفالة إدراج شواغل هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في اتخاذ قرارات السياسة العامة.

١٩ - ويستصوب الأمين العام أن يُعهد بمسؤولية مواصلة العمل في هذا المجال إلى الهيئات والوكالات التي سبق لها أن وضعت برامج أنشطة في هذا المجال. ولذلك، يوصي بأن يطلب من اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية القيام، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالمزيد من المشاورات مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بشأن أحسن السبل لكفالة فعالية التعاون وتنسيق الأنشطة والمزيد من التفكير والمتابعة بشأن تنفيذ الإعلان العالمي المتعلق بالجينوم البشري وحقوق الإنسان. وينبغي لتلك المشاورات أن تشمل، في

جملة أمور، اللجنة المشتركة بين الوكالات التي اقترحتها اليونسكو، والفريق العامل للخبراء المستقلين، الذي اقترحته لجنة حقوق الإنسان ، وولاية الهيئتين المذكورتين، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة.

## المرفق الأول

### رد اليونسكو

تتألف اللجنة الدولية لأخلاقيات علم الأحياء من ٣٦ أخصائياً من أرفع مستوى - في عدة مجالات منها بالخصوص الطب، والبيولوجيا، وعلم الوراثة، والقانون، والفلسفة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية - من جميع المناطق، عيّنهم بصفتهم الشخصية. وفي عام ١٩٩٣ أعهد للجنة بمهمة إعداد صك دولي عن الجينوم البشري، هو الإعلان العالمي المعني بالجينوم وحقوق الإنسان. وقد اعتمدته مؤتمر اليونسكو العام في سنة ١٩٩٧، وأيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٩٨، وهو أول صك عالمي في مجال البيولوجيا والطب وعلم الوراثة. وتفضل اللجنة الدولية لأخلاقيات علم الأحياء اتباع نهج براغماتي يستند في جميع جوانبه إلى أحدث التقدم المحرز في علم الوراثة وتطبيقاته. وهي تشجع تضافر أعمال اللجان العرقية الوطنية في جميع أنحاء العالم وجميع الرابطة المعنية بهذا الميدان، مما يكفل متابعة الإعلان بشأن البحوث المتعلقة بالخلايا الجينية، وهو أمر يتصدر قائمة اهتماماتها حالياً، وقد أسفر بالخصوص عن نشر تقرير عن استعمال الخلايا الجينية في البحوث العلاجية. وتتألف اللجنة الحكومية الدولية لأخلاقيات علم الأحياء، من جهتها، من ممثلي ٣٦ بلداً عضواً انتخبهم المؤتمر العام لليونسكو.

وبالرغم من أشكال النجاح الكبير الذي تحقق في هذا المجال، من الواضح أنه لا تزال هناك عدة عراقيل، مثلما اتضح خلال مداولات تلك الهيئات. ولم تُحسم بعد بعض المسائل المحددة مثل استخدام الخلايا الجينية في البحوث العلاجية، أو مسألة الملكية الفكرية فيما يتصل بعلم الوراثة، وبشكل أعم بالتكنولوجيات الأحيائية. ونظراً إلى أن هذه العراقيل ذات طابع سياسي أو مؤسسي أساساً، فإنها قد لا تُحل بإنشاء فريق عامل جديد من الخبراء المستقلين، مثلما أوصى به قرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/٢٠٠١. وإذا ما استوجب الأمر اتخاذ مبادرة جديدة، فإن إنشاء فريق رفيع المستوى من متخذي قرارات السياسات العامة ربما يكون أحسن وسيلة بناءة للمضي قدماً.

أما إذا وقع الاختيار على فكرة إعداد "نص عالمي عن أخلاقيات علم الأحياء" فإن اليونسكو ستقود تلك الجهود وستعهد بالعملية إلى اللجنة الدولية لأخلاقيات علم الأحياء واللجنة الحكومية الدولية لأخلاقيات علم الأحياء، لأسباب تتعلق بالفعالية وسعيها إلى تجنب ازدواجية الجهود وإهدار الموارد الثمينة. وتتواصل المشاورات في هذا السياق مستفيدة من وجود تلك الهيئات. وقد تشاورت بالفعل مع اللجنة الحكومية الدولية لأخلاقيات علم الأحياء في دورتها الثانية المعقودة في باريس من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، وسأتشاور

قريبا مع اللجنة الدولية لأخلاقيات علم الأحياء ومع المجلس التنفيذي لليونسكو، للتأكد إن كان هناك دعم عام في الأوساط العلمية ولدى الدول الأعضاء لنشاط يسعى إلى تحديد المعايير في هذا المجال.

وواضح أن جميع هذه الجهود ستتطلب تعاوناً قوياً بين الوكالات، يشمل، إضافة إلى اليونسكو، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المؤسسات والوكالات الشقيقة. لذلك فإنني أستصوب إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات ومعنية بأخلاقيات علم الأحياء، مثلما أوصت به المبادئ التوجيهية لتنفيذ الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان، وأيده مؤتمر اليونسكو العام في دورته الثلاثين.



## المرفق الثاني

### رد منظمة الصحة العالمية

ترحب منظمة الصحة العالمية بتقرير الأمين العام عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة لكفالة مراعاة المبادئ الواردة في الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان، ولاقتراح وسائل تكفل التنسيق الجيد للأنشطة والمناقشات بشأن أخلاقيات علم الأحياء في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وقد كثفت منظمة الصحة العالمية نشاطها في السنوات الأخيرة في الميدانين المذكورين. وأنشأت نقاط اتصال عن طريق تعيين أفراد ذوي خلفيات مهنية في تلك المجالات.

ويشمل عمل المنظمة في مجال أخلاقيات علم الأحياء عدة برامج، منها:

- الجوانب الأخلاقية في توزيع الموارد الصحية؛
- أخلاقيات البحوث الصحية التي تشمل البشر؛
- المسائل الأخلاقية والاجتماعية التي يثيرها التقدم العلمي والتكنولوجي الجديد في مجال علم الوراثة والتكنولوجيا البيولوجية ذات الصلة؛
- المعضلة الأخلاقية التي يمثلها اختبار اللقاحات واستعمالها؛
- توزيع عبء الرعاية المتزلية.

وتفسر منظمة الصحة العالمية أخلاقيات علم الأحياء تفسيراً واسعاً وتسعى إلى تسليط الضوء على الخيارات الأخلاقية التي تنشأ فيما يتصل بتحديد من هم أحوج إلى الخدمات، إضافة إلى الخيارات التي تنشأ عن التقدم العلمي.

وفي مجال الصحة وحقوق الإنسان، تعمل منظمة الصحة العالمية في مسارين متداعمين. يتمثل الأول في وضع استراتيجية للصحة وحقوق الإنسان تطبقها المنظمة ككل. ويتمثل الثاني في توسيع العمل التقني بحيث يتسنى تطبيق حقوق الإنسان في مجال الصحة تطبيقاً عملياً. وفيما يلي مجالات العمل العامة المحددة في هذه الاستراتيجية المتطورة باستمرار:

- وضع نهج يتعلق بالصحة وحقوق الإنسان داخل منظمة الصحة العالمية، بما يترتب عن ذلك من إدراج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج الصحية؛

- تطوير قدرة الدول الأعضاء على إدراج حقوق الإنسان في الصحة؛
- تطبيق جدول الأعمال الدولي المتعلق بحقوق الإنسان في مجال الصحة.

ورغم أنه كثيرا ما تكون الجهود الرامية إلى احترام أخلاقيات علم الأحياء وحقوق الإنسان بمعزل عن بعضهما البعض، فإن غايتهما متماثلة. فحقوق الإنسان تشير إلى مبادئ ومعايير متفق عليها دوليا وتجسدها صكوك قانونية دولية، في حين أنه ينظر إلى أخلاقيات علم الأحياء من حيث نظرتنا إلى تقاليدنا ومعتقداتنا ومحاولة الوصول إلى توافق معقول للآراء في العضلات التي تثيرها كل من التكنولوجيا الجديدة وإعادة تقييم الممارسات الصحية الجارية في ضوء المعايير الاجتماعية المتغيرة.

وقد نظمت منظمة الصحة العالمية سلسلة من الحلقات الدراسية شملت كلا من أخلاقيات علم الأحياء والصحة وحقوق الإنسان، والتشاور المتواصل بين الموظفين في الميدانين.

أما الدعوة إلى تقسيم العمل بين أخلاقيات علم الأحياء وحقوق الإنسان فهو مفهوم متأصل في الممارسة أكثر مما هو متأصل في التفكير النظري. والأشخاص الذين يجتذبهم هذان الميدانان مختلفون، سواء كان ذلك في منظمة الصحة العالمية أو في غيرها، والعاملون في أحد المجالين لا يواكبون دائما التطورات في المجال الآخر. وهذا يصح في الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية في جميع أنحاء العالم، وهو أمر معترف به عموما، والتفاوض بشأن أشكال التعاون بين هذين الميدانين مهمة هامة في المستقبل القريب.

ومن المجالات التي يمكن للتعاون أن يثمر فيها بشكل خاص الحق في الصحة، حيث يمكن لمساهمات أخلاقيات علم الأحياء في توزيع الموارد بإنصاف أن تفيد الهيئات المكلفة برصد حقوق الإنسان. ولا شك في الفائدة التي يمكن أن تسفر عن تطبيق معايير حقوق الإنسان في مجالات مثل البحوث المتعلقة بالكائن البشري، والمسائل الأخلاقية التي ينطوي عليها علم الجينوم؛ بيد أن هذه أمور تتطلب دراستها وقتا، ومن المستحسن أن يكون ذلك عن طريق التعاون بين موظفين تغطي خلفياتهم المهنية هذه المجالات، وبالتعاون مع أصحاب المهن وممثلي المجتمعات المحلية في العديد من البلدان.

وكمثال على مجال عمل محدد، في إطار أخلاقيات علم الأحياء، تشدد إدارة مكافحة الأمراض غير المعدية على علم الجينوم. وتقوم هذه الإدارة بتنسيق مبادرة متعددة المجالات لوضع خطة استراتيجية ذات أهداف محددة يمكن أن تتناولها منظمة الصحة العالمية في مجال الأخلاقيات والمسائل القانونية والاجتماعية المتصلة بعلم الجينوم، مع التشديد على البلدان النامية، ويتمثل دور الإدارة في كفالة تضمين خطة العمل وجدول الأعمال جميع

الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية في كل من المقر والمكاتب الإقليمية. وبدأت عملية صياغة خطة العمل في تموز/يوليه ٢٠٠٠ عندما عقد اجتماع لمناقشة الاتجاهات المقبلة للمنظمة في مجال علم الوراثة البشرية.

والمثال الثاني عن مواضيع أخلاقيات علم الأحياء التي اهتمت بها منظمة الصحة العالمية كثيرا، أخلاقيات البحوث الصحية التي تشمل بشرا. فالمشاريع البحثية لا سيما التي ترعاها الشركات الغربية والحكومات والتي تنفذ في البلدان النامية، أصبحت في السنوات الأخيرة مصدر خلاف شديد. وقد كونت منظمة الصحة العالمية شراكة، هي "المنتدى العالمي المعني بأخلاقيات علم الأحياء في البحوث"، مع العديد من المنظمات الصحية الأخرى، منها المعاهد الوطنية للصحة ومراكز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة الأمريكية، ومجالس البحث الطبي في المملكة المتحدة، وجنوب أفريقيا، ويجمع هذا المنتدى سنويا. وتنظم أربعة برامج لمنظمة الصحة العالمية أيضا حلقات عمل تستعرض الجوانب الأخلاقية للبحوث في جميع أنحاء العالم النامي.

والمثال الثالث هو السعي إلى توزيع الموارد الصحية بإنصاف. وهو موضوع يندرج تحت أخلاقيات علم الأحياء وكذلك تحت الصحة وحقوق الإنسان. وتشمل الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية في مجال أخلاقيات علم الأحياء برنامج بحث طموح يشترك فيه أكثر من ١٦ فيلسوفا وعالم اقتصاد في جميع أنحاء العالم.